

الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط (حالة الجزائر)

MEHDAOUI HIND, SEBBAGH RAFIKA et ZIRAR SOUMIA

Magister en sciences économiques (Université de Tlemcen, ALGERIE).

1^{ère} année doctorat en sciences économiques .

Enseignantes à la faculté de sciences économiques (Tlemcen ; ALGERIE).

Rue Chibane Amar ,Maison 121 Chfek, Ghazaouet,Tlemcen ;Algerie.

Tél :043-32-44-63 / Portable 0777216570

ghazaouet2010@voila.fr

Mehdaouihind3000@yahoo.fr

الملخص:

تشكل أزمة الائتمان المنتشرة عالميا وبنسب متفاوتة منذ شهر فبراير من العام 2007، ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام بشأن التداعيات الحادة والخطيرة المتمخضة عنها، والتي تهدد الاستقرار الاقتصادي لمعظم دول العالم جراء تحولها إلى اضطراب يطرأ على التوازن الاقتصادي في الأسواق، أي في انتقالها من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي ومن ثم اختلال التوازن بين الطلب والعرض من السلع والخدمات.

وسوق النفط كغيره من الأسواق الأخرى ليس بعيدا عن آثار هذه الأزمة طالما أنها انتقلت مؤخرا إلى القطاع الحقيقي، فالنفط الخام سلعة شأنها شأن السلع الأخرى تتأثر بالتطورات التي تحدث في سوقها، وقد أكدت (OPEC) في تقاريرها الشهرية التي تهتم بمراقبة أداء السوق وأسعار وكميات إنتاج النفط والطاقة بصفة عامة، أن أهم الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية على سوق النفط تمثلت في تذبذب الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة لتطورات الاقتصاد

العالمي ولأن الجزائر أحد الدول المصدرة لهذه المادة الأولية حيث تشكل نسبة تفوق 97% من إجمالي صادراتها فأكد أنها تتأثر بهذا الاختلال العالمي.

فمن خلال هذه المداخلة سنحاول كشف الستار عن التأثيرات التي تخلفها هذه الأزمة على أسعار النفط على المستوى العالمي بما في ذلك الدول المصدرة للنفط، ومن جهة أخرى كيف تؤثر هذه التذبذبات السعرية على الاقتصاد الجزائري؟

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية- أثرها على الاقتصاد العالمي- أثرها على أسعار النفط – انخفاض النفط وأثره على الاقتصاد الجزائري- السياسات المقترحة للتخفيف من حدتها.

Résumé :

Les marchés financiers jouent un rôle très important dans les économies des pays, en raison de ses services financiers, en particulier dans la nature, par conséquent, la sécurité et le bon fonctionnement des marchés financiers reflètent l'intégrité et la bonne performance économique des pays, le pétrole est la première matière consommée dans l'économie mondiale , La plupart des études spécialisées indiquent que le pétrole restera la première source d'énergie dans le monde pour l'avenir prévisible, au cours des trente dernières années, le monde a consommé plus de 575 milliards de barils de pétrole, les meilleures estimations indiquent que l'huile peut être extraite est plus du double de ce qu'elle était il y a 20 ans, et il est estimé que contenu du sous-sol de l'huile par plus d'un billion de barils, d'autre part le pétrole à une sensibilité extrême face aux crises financières ;**quelles sont les impacts de crise financière sur les pays exportateurs de cette matière ? comment l'Algérie résoudre la baisse des prix de pétrole ?**

MOTS-CLES: La crise financière- OPEC face à la crise- L'impact de la crise sur les pays pétroliers – L'Algérie et la crise financière.

Abstract :

Financial markets play a very important role in the economies of countries because of its financial services, especially in nature, therefore, safety and the smooth functioning of financial markets reflect the integrity and good economic performance of countries , oil is the first matter consumed in the global economy, most studies indicate that oil will remain the primary source of energy in the world for the foreseeable future, over the last thirty years the world has consumed more than 575 billion barrels of oil, the best estimates indicate that oil can be extracted is more than double what it was 20 years ago, and it is considered that the contents of the basement of the oil more than one trillion barrels of oil the other hand an extreme sensitivity to respond to financial crises: what are the impacts of financial crisis on the countries exporting this? Algeria resolve how the fall in oil prices? **KEYWORDS:** Financial crisis-OPEC response to the crisis-The impact of the crisis on the oil-producing countries - Algeria and the financial crisis

مقدمة:

لقد كان للأزمات المالية السابقة وقع وأثر كبيرين على اقتصاديات البلدان المتقدمة أو النامية على حد سواء، إذ أنها غالبا ما تسببت في تدهور حاد في الأسواق المالية (انخفاض حاد في أسعار الأسهم، تدهور قيمة العملات...)، وبالتالي التأثير السلبي على قطاعات الإنتاج والعمالة...، ولعل الأزمة الحالية المنتشرة عالميا وبنسب متفاوتة منذ شهر فبراير 2007 مثيرة للقلق بشأن التداعيات الحادة والانعكاسات الخطيرة المتمخضة عنها والتي تهدد الاستقرار الاقتصادي لمعظم دول العالم خاصة إذا انتقلت من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، فقد كلفت الأزمة المالية العالمية الدول العربية 2.5 بليون دولار خلال الشهور الأربعة الأخيرة من عام 2008. وساهم في الخسارة المذكورة انخفاض أسعار النفط وأزمة الأسواق المالية.

1- الأزمة المالية العالمية وأسبابها:

خيمت على النظام المالي العالمي منذ شهر فبراير من العام 2007 أزمة تعثر المصارف العالمية لمواجهة طلبات السيولة، كنتيجة لسلسلة الخسائر المترتبة عن عجوزات الرهونات العقارية، وما تمخض

عن ذلك من انعدام ثقة المستثمرين في المؤسسات المالية وما تحدثه من آليات مالية حديثة كآليات تحويل القروض إلى سندات مركبة، وشهادات الجدارة الائتمانية، وغيرها من الآليات الحديثة الأخرى، فضلا عن انعدام الثقة فيما بين المؤسسات المالية نفسها، ويمكن تلخيص أهم أسباب الأزمة في العوامل التالية:

1- إن الأزمة المالية بدأت نتيجة توفر ما يعرف بالأموال الرخيصة¹:

انخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى 1% في عام 2003 مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية، ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة الأمريكية؛ هذه الفقاعة في قطاع العقار أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق واسع.

2- الرهون العقارية الأقل جودة Subprime :

وذلك بأن يشتري المواطن الأمريكي عقارا بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، وحين يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار ونتيجة لسهولة الحصول على قرض فإن صاحب الرهن يسعى للحصول على قرض جديد، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، وتوسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض.

3- الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية² Securitization:

وهو ما قام به المهندسون الماليون في الولايات المتحدة الأمريكية وأنه يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد.

والبنوك لم تكتف بالتوسع في القروض الأقل جودة، بل استخدمت (المشتقات المالية) لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض... وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه (المحفظة من الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات بل استخدم هذه القروض كرهن على قروض أخرى.

4- نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية:

¹ - الطالب مصطفى الفحل، حلقة بحث بعنوان: الأزمة المالية العالمية، تحت إشراف الدكتور: سليمان العلي؛ جامعة حلب، سوريا ص 02.

² - الطالب مصطفى الفحل، حلقة بحث بعنوان: الأزمة المالية العالمية، تحت إشراف الدكتور: سليمان العلي؛ جامعة حلب، سوريا ص 03.

وبالتحديد شركات الاستثمار المتخصصة في منح القروض وإصدار السندات ،ففي الوقت الذي تخضع فيه المصارف التجارية إلى رقابة البنوك المركزية من حيث الالتزام بشروط المحافظة على ملاءة رأس المال كما تشير اتفاقية بازل فإن شركات الاستثمار لا تخضع لمثل هذه الرقابة.

5- ارتفاع أسعار الفائدة وما ترتب عنه من تزايد لأعباء القروض من حيث خدمتها وسداد أقساطها، مما نتج عنه عدم قدرة المقترضين على سداد أقساط القروض نتيجة سجلاتهم الائتمانية السيئة.

2 - أبرز ضحايا الأزمة :

– بيعت مؤسسة واشنطن ميوتشوال للخدمات المالية – أكبر الصناديق الأمريكية العاملة في مجال الإدخار والاقتراض – لمجموعة جي بي مورغان المصرفية العملاقة بـ 1.9 مليار دولار .

– مصرف الاستثمار الأمريكي (ليمان برذازر) أعلن عن إفلاسه بعد فشل المسؤولين الأمريكيين في وزارة الخزانة والإحتياطي الاتحادي الأمريكي في إنقاذه

– شراء " مصرف أمريكا " مصرف مريل لينتش " أحد المصارف الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة خشية تعرضه للإفلاس .

– قامت الحكومة الأمريكية بتأمين الجزء الأكبر من نشاط شركة " أي آي جي " العملاقة وأكبر شركة تأمين في العالم³ .

وذلك بعد شرائها ديون الشركة المتعثرة بمبلغ 85 مليار دولار .

– انخفاض حاد في الأسواق المالية العالمية .

– الحكومة البريطانية اضطرت للتدخل لإنقاذ مصرف " أنش بي أو أس " عن طريق قيام مصرف لويدز بشرائه بمبلغ 12 مليار جنيه إسترليني .

– عشرات الآلاف من موظفي المصارف والمؤسسات المالية في أمريكا وبريطانيا يفقدون وظائفهم .

- انهيار سعر المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكين الهولندية (فورتيس) في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

- مصرف واكوفيا – رابع أكبر مصرف في الولايات المتحدة – بيع لمؤسسة سيتي غروب المصرفية الأمريكية ضمن مجموعة من الاندماجات في السوق الأمريكية لمواجهة تبعات الأزمة المالية .

وفي ضوء ذلك قال الرئيس السابق للاحتياطي الفدرالي الأمريكي الآن غرينسبان ، " الأزمة هي الأخطر منذ قرن ، ولم تنته بعد وستستغرق مزيداً من الوقت ، وأتوقع انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى بسبب القسوة الاستثنائية لهذه الأزمة " .

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون : " الأزمة المالية تهدد معيشة مليارات الأشخاص عبر العالم خصوصاً الأكثر فقراً " وقال رئيس البنك الدولي روبرت زوليك " الأزمة ستؤثر سلباً على الدول النامية التي تواجه بالفعل ضغوطاً على ميزانيات المدفوعات ، لأن الأسعار المرتفعة – تؤدي إلى تضخم فوائد الواردات " المصدر وكالات أنباء عالمية مختلفة " .

3- انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العالمي والعربي

يمكن أن نبرز أهم الانعكاسات التي تفرزها الأزمة على الاقتصاديين العالمي والعربي من خلال النقاط التالية:

3.1- انعكاسات الأزمة على الاقتصاد العالمي:

المعتاد هو أن تراخي أو ركود الاقتصاد ينعكس على السوق المالية ، لكن الذي يحدث الآن هو أن انهيار السوق المالية يهدد بإدخال الاقتصاد الدولي في مأزق الكساد الكبير. إن المشكلة تتفاقم لأن الاقتصاد الدولي معولم أكثر من أي فترة أخرى في التاريخ ولأن المشكلة بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية واقتصاد هذه الدولة يمثل الكتلة الأكبر فضلاً عن أن حقيقة أمريكا تهيمن على النظام المالي العالمي هيمنة حقيقية وعميقة ؛ فالخسائر الكبيرة التي تعرضت لها صناديق الاستثمار السيادية في الشرق الأوسط وآسيا والمصارف في أوروبا ودول الخليج واليابان وكوريا وغيرها هي بسبب أن هذه المؤسسات تملك استثمارات طائلة في الـو.م.أ منها سندات مكفولة بقروض الرهن العقاري المنهار. - إن الأزمة التي انتقلت عدواها إلى أغلب الأسواق المالية في مختلف دول العالم لن تكون مقتصرة على قطاع معين ، وإنما ستشمل جميع القطاعات الاقتصادية مما يؤثر سلباً على معدلات نمو الاقتصاد العالمي نتيجة تراجع الاستهلاك الذي يشكل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة أرباع الاقتصاد⁴.

- إن الأثر لا يتوقف على الجوانب المالية بل يتعداه إلى الأثر على الاقتصاد الحقيقي أي الإنتاج ومعدلات النمو وحركة التجارة الدولية وأسعار الصرف الدولية وأسعار السلع والخدمات وتدفقات رؤوس الأموال والمساعدات الدولية هذه التأثيرات السلبية تنصب خاصة على الدول النامية والفقيرة. - إن بوادر التباطؤ في معدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي سينعكس بشكل سلبي على الموازين التجارية للدول الأخرى(الصادرات ،الواردات) وعلى أسواقها المالية خاصة إذا علمنا أن واردات الـو.م.أ بلغت 15.5% من الواردات العالمية حسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية لعام 2006.

⁴ - ورقة عمل قدمت إلى ندوة: الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان: الآثار والانعكاسات للأزمة على الاقتصاد العالمي والمحلي .

- إن الركود الاقتصادي أدى إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية ومن ثم أدى إلى انخفاض قي قيمة عملاتها⁵ (الريال البرازيلي فقد ربع قيمته وكذلك الون الكوري) ،مثل هذه الانخفاضات تؤدي إلى غلاء المعيشة في البلدان النامية والضغط أكثر فأكثر على الفئات الفقيرة بصورة خاصة،ففي أجواء الأزمة لا تجد من يلتفت إلى قضايا الجوع والتصحر والتدهور البيئي ومكافحة الأمراض....

- تعرض الاستثمارات الأجنبية حول العالم للعديد من الهزات نتيجة سوء الوضع الاستثماري⁶ في الولايات المتحدة الأمريكية ،فأصحاب رؤوس الأموال يحرصون على استثمار أموالهم في عدة أسواق مالية في وقت واحد كنوع من توزيع المخاطر،فإذا ما تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فإنهم سيقومون بسحب أموالهم المستثمرة في دول أخرى لتعويض الخسارة أو تفادي خسائر أخرى ،وهو ما يعني تصدير الأزمة من الوم.أ إلى بقية دول العالم نتيجة تصحيح الأوضاع في البورصات أو تسهيل الأسهم في الأسواق المحلية لتخفيف خسائرهم والمحافظة على استثماراتهم الخارجية ،مما يزيد من وتيرة الانخفاض في الأسواق المحلية.

البنوك الأولى المتأثرة بالأزمة	الخسائر(إلى أوت2008)	غاية مصير المدراء التنفيذيين CEO	انخفاض في سعر السهم %
Citigroup	54.6	استبدل	-58%
Merrill Lynch	51.8	استبدل	-62%
UBS	38.2	استبدل	-63%
HSBC	27.4	باق	-6%
Wachovia	22	استبدل	-61%
Bank of America	21.2	باق	-31%

⁵- د/ الطاهر الهادي الجهيمي، الأزمة المالية العالمية : أزمة ثقة أم أزمة نظام محاضرة ملقاة يوم 2009/03/31 بجامعة قاريونس -ليبيا- <http://www.garyounis.edu>

⁶- ورقة عمل قدمت إلى ندوة: الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان: الآثار والانعكاسات للأزمة على الاقتصاد العالمي والمحلي .

http://www.al33.net/index.php?option=com_content&view=article&id=65:2009-01-01-12-01-12&catid=18:2009-01-01-11-55-43&Itemid=38

83%-	استبدل	15.9	IKB
53%-	باق	15.2	Royal Bank of Scotland
86%-	باق	14.8	Washington Mutual
30%-	باق	14.4	Morgan Stanley

المصدر: Bank Losses, Hall of shame, Finance & Economist Magazine, 07/08/2008

جدول رقم 1

معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة لعامي 2008، 2009 في مناطق العالم المختلفة

معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة (%)			البيان	ت
2009	2008			
	بعد الأزمة	قبل الأزمة		
0.9	2.5	3.3	العالم	1
- 0.1	1.3	2.2	الدول مرتفعة الدخل	2
- 0.6	1.1	2.6	دول منطقة اليورو	3
4.5	6.7	7.1	الدول النامية	4
2.7	5.3	6.1	دول شرق أوروبا وآسيا الوسطى	5
6.7	8.5	9.7	دول شرق آسيا والمحيط الهادي	6
2.1	4.4	4.5	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	7
3.9	5.4	5.8	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	8
4.6	5.4	6.4	الدول الأفريقية جنوب الصحراء	9

المصدر:

- البنك الدولي، تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية لعامي 2008، 2009، متاح على العنوان البريدي: www.worldbank.org تم الإطلاع على عليه في 12 / 12 / 2008

- تشير توقعات البنك الدولي إلى أنه وللمرة الأولى منذ العام 1982، سيتقلص كل من معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الواردات، خلال عام 2009 مقارنة بما كانت عليه في العام 2008، بنسبة تبلغ 133.9%، و 133.3% على التوالي، كما هو مبين بالجدول رقم (2-2).

جدول رقم 2

معدلات النمو المتوقعة للتجارة الخارجية خلال عامي 2008، 2009 في مناطق العالم المختلفة

(%)

الواردات		الصادرات		البيان	ت
2009	2008	2009	2008		
- 1.8	5.4	- 2.1	6.2	العالم	1
- 3.4	3.1	- 3.7	5.9	الدول مرتفعة الدخل	2

3	دول منطقة اليورو	6.7	- 5.6	5.2	- 6.2
4	الدول النامية	7.0	2.1	11.9	2.4
5	دول شرق أوروبا وآسيا الوسطى	9.4	5.4	14.7	6.3
6	دول شرق آسيا والمحيط الهادي	8.3	2.6	10.8	3.4
7	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1.7	- 2.1	12.3	- 3.9
8	دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	10.1	- 2.1	19.8	1.7
9	الدول الأفريقية جنوب الصحراء	5.9	4.5	7.6	5.6

المصدر:

- البنك الدولي، تقرير الأفاق الاقتصادية العالمية لعامي 2008، 2009، متاح على العنوان البريدي: www.worldbank.org تم الإطلاع على عليه في 2008 / 12 / 12

3.2- انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاديات العربية:

انعكست تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول، ومنها العربية على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطه علاقات اقتصادية، ومن المؤكد أن درجة تأثرها يختلف بين الدول العربية على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي، وفي هذا الإطار يمكن أن نقسم الدول العربية إلى:

➤ مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي: المملكة العربية السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة⁷.

➤ مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة والمنخفضة وتشمل الأردن، مصر ليبيا، تونس والجزائر.

بالإضافة إلى هذا العامل فإن تداعيات الأزمة المالية العالمية على المنطقة العربية ترتبط بعدة عوامل أخرى هي:

- (1) درجة انكشاف المنطقة على الأسواق المالية العالمية.
- (2) مدى التغيرات في أسعار المواد الأولية(النفط).
- (3) التداعيات على المنطقة نتيجة تأثيرات الأزمة على الدول الكبرى.
- (4) درجة الاعتماد الاقتصادي للدول غير النفطية على الدول النفطية.
- (5) فعالية السياسة المالية والاقتصادية في احتواء تداعيات الأزمة⁸.

⁷ - د/ فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، ورقة بحث مقدمة لمؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس-لبنان- /13-14 (مارس) 2009.

⁸ - سمير مقدسي، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة النمو الاقتصادي، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف: 23-25 مارس 2009، بيروت- لبنان -

وحيث ننظر إلى المعطيات المتوفرة لتأثيرات الأزمة الدولية على المنطقة العربية يمكننا أن نستدل أن دول الخليج (بالإضافة إلى مصر إلى حد ما) هي الأكثر تأثراً بهذه الأزمة من الدول العربية الأخرى، والسبب في ذلك بالطبع هو الارتباط الوثيق لدول الخليج بالاقتصاد العالمي المتمثل بالصادرات النفطية والتوظيفات الخليجية في الأسواق المالية والعقارية الخارجية إضافة إلى التوظيفات والاستثمارات الأجنبية في منطقة الخليج؛ تشكل منطقة الخليج إذن منطلقاً أساسياً لتقييم تأثيرات الأزمة الدولية على المنطقة العربية ككل دون أن نغفل بالطبع تأثيراتها المباشرة على الدول العربية غير النفطية؛ وكلما تنجح الدول الخليجية باحتواء تأثيرات الأزمة الدولية على اقتصادها، انعكس ذلك إيجاباً على الدول العربية الأخرى مع العلم أن بعض البلدان مثل لبنان قد يكون الأقل تأثراً بهذه الأزمة بالرغم من روابطه الاقتصادية مع منطقة الخليج. ويعود ذلك إلى أن القنوات الرئيسية التي تربط السوق اللبنانية بالأسواق العالمية هي عبر توظيفات المستثمرين الدوليين في سندات اليورو (Euro bond) والودائع، وأن المصارف اللبنانية لم تواجه إلا خسائر قليلة في توظيفاتها الخارجية إضافة إلى ارتفاع مستويات مؤونتها مقابل ديون متعثرة. كما أن الأسواق المالية في سوريا والأردن لم تتأثراً بالأزمة كثيراً نتيجة محدودية انكشافها على الأسواق العالمية والمصرفية.

إن الأزمة الحالية ستؤثر سلباً بكل تأكيد على الاقتصاديات الخليجية، وإن كان حجم هذا التأثير لا يمكن تقديره بدقة نظراً لندرة البيانات، وكذلك لأن هذه التكاليف تعتمد على تطور الأزمة والكيفية التي تتفاعل بها حكومات المنطقة معها، وفيما يخص القنوات التي ستؤثر بها هذه الأزمة في الاقتصاديات العربية بوجه عام والخليجية بوجه خاص هي:

أ- دول مجلس التعاون الخليجي التي لها استثمارات في الدول الغربية خاصة الوم.أ تديرها الصناديق السيادية، ويقدر صندوق النقد الدولي أنه في عام 2008 كانت هذه الاستثمارات تتراوح ما بين 1058 مليار دولار و 1478 مليار⁹؛ والفوائض النفطية كان أغلبها يستثمر في السابق في أدوات الخزنة التي تتصف بانخفاض العائد والمخاطرة. غير أن عدة مصادر غربية تشير إلى أن هذه الاستثمارات بدأت في السنوات الأخيرة تتجه إلى قطاع العقارات حيث العائد المرتفع، مما يعني تأثر هذه الاستثمارات بأزمة الرهن العقاري.

ب- إن من أخطر ما يمكن أن يتمخض عن هذه الأزمة هو ظهور ما يشبه الفوضى العالمية التي قد تقود إلى ما يشبه حروب مالية تطغى فيها المصالح الوطنية على حساب الالتزامات الدولية، فعندما رفضت الدول الأوروبية مساعدة أيسلندا التي تبلغ أصول مصارفها عشرة أضعاف قيمة ناتجها

⁹- يوسف خليفة اليوسف، الأزمة المالية و الاقتصاديات الخليجية ، العدد358 ، 2008/12 مجلة المستقبل العربي

المحلي، كان رد رئيس وزرائها Geir Haarde بالقول بأن: " كل دولة تقف وحدها الآن"¹⁰ وتبع هذا التصريح تعهد الحكومة بتأمين الودائع المحلية دون الأجنبية، فجاء رد رئيس وزراء بريطانيا Gordon Brown's بتهديد حول رفع قضية ضد حكومة أيسلندا ثم العمل على مصادرة أرصدة أيسلندا مستخدما قوانين الإرهاب؛ إن هذه التطورات إذا انعكست على أرصدة الدول الخليجية في الخارج سواء الحكومية أو الخاصة فإنها ستكون كارثية وقد يزداد احتمال حدوثها فيما لو شعرت بعض الدول الغربية بأن هذه الدول لديها بعض الممانعة فيما يتعلق بالمساهمة في حل أزمة الاقتصاديات الغربية بالشروط الغربية، خاصة وأن هذه الدول لا تفاوض الغرب مجتمعة مما يجعلها طرفا ضعيفا قابلا للابتزاز.

ت- إذا أدت هذه الأزمة المالية إلى ركود اقتصادي عالمي، فإن هذا يعني تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي العالمي وإن كان بدرجات متفاوتة، الأمر الذي عني تراجع الطلب على النفط الخام ومعه أسعاره وإيرادات الدول الخليجية ويتضح من خلال الشكل البياني التالي مستويات أسعار البترول خلال العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين 2000-2008؛ وهذا لا شك ستكون آثار سلبية في مشاريع التنمية في هذه المنطقة إذ أن هذه الدول ستضطر إلى تقليص نفقاتها الاستثمارية والجارية، وإلا فستواجه عجوزات في موازاناتها العامة مما يدفعها للاستدانة إما محلياً أو دولياً؛ هذه الآثار مجتمعة قد تؤثر على مشروع تحقيق الوحدة النقدية المقررة في عام 2010¹¹.

4- أثر الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط الخام

إن سوق النفط كغيره من الأسواق الأخرى ليس بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية طالما أنها انتقلت مؤخراً إلى القطاع الحقيقي. فالنفط الخام سلعة شأنها شأن السلع الأخرى تتأثر بالتطورات التي تحدث في سوقها، وأن العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الدول المصدرة للنفط (Opec) أكدت في تقاريرها الشهرية التي تهتم بمراقبة أداء السوق وأسعار وكميات إنتاج النفط والطاقة بشكل عام، على أن أهم الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية على سوق النفط تمثلت في تذبذب الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة لتطورات الاقتصاد العالمي¹².

¹⁰ - Peter Boone, Simon Johnson "The Next World War? It Could Be Financial" Washingtonpost, Sunday, October, 12, 2008, Page B01.

¹¹ - يوسف خليفة اليوسف، الأزمة المالية و الاقتصاديات الخليجية ، العدد358 ، 2008/12 مجلة المستقبل العربي

ص 21 مرجع سابق .

¹² - د/ محمد خليل فياض، أ/ خالد علي الزاندي؛ الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول: الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة بطرابلس يوم الثلاثاء الموافق 2009/01/20 ؛ ص14 .

عليه وللتعرف على التطورات التي طرأت على أسواق النفط الخام، سيتم تحليل التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام، وكذلك التغيرات التي طرأت على العرض والطلب العالميين على النفط الخام إبان ظهور الأزمة المالية العالمية المعاصرة، وبالتحديد خلال الفترة (فبراير/ 2007 – ديسمبر/ 2008).

4.1- التغيرات في أسعار النفط الخام

يعد النفط الخام سلعة إستراتيجية لها أثرها الواضح بالنسبة للدول المستهلكة و للدول المنتجة للنفط لا سيما في مجال التمويل، ذلك أن ارتفاع عوائد النفط الخام توفر لمجموعة الدول المنتجة لهذه السلعة، فرصة فريدة ولكنها وقتية وعابرة لتحقيق العديد من الأهداف الرئيسية؛ كالتنوع الاقتصادي والتنمية الحقيقية وغيرها من الأهداف الرئيسية الأخرى.

والمتتبع لسوق النفط الخام يمكنه ملاحظة أن أسعار هذه السلعة الاستراتيجية، قد شهدت خلال الأشهر القريبة الماضية ارتفاعا لمستويات قياسية بلغت وفقا للمتوسط العام للأسعار الفورية المبينة بالجدول رقم (3-1)، 131.78 دولار لكل برميل خلال شهر يوليو من العام 2008، بزيادة قدرها 58.52، 76.1، 39.68 دولار لكل برميل، وبمعدل نمو بلغ 79.9%، 43.1%، 136.7% مقارنة بالمتوسط العام للأسعار الفورية خلال شهر يوليو من العام 2007، وشهر فبراير من العام 2008، وشهر فبراير من العام 2007 على التوالي.

جدول رقم (3-1)
الأسعار الفورية للنفط الخام خلال عامي 2007، 2008

(دولار / برميل)

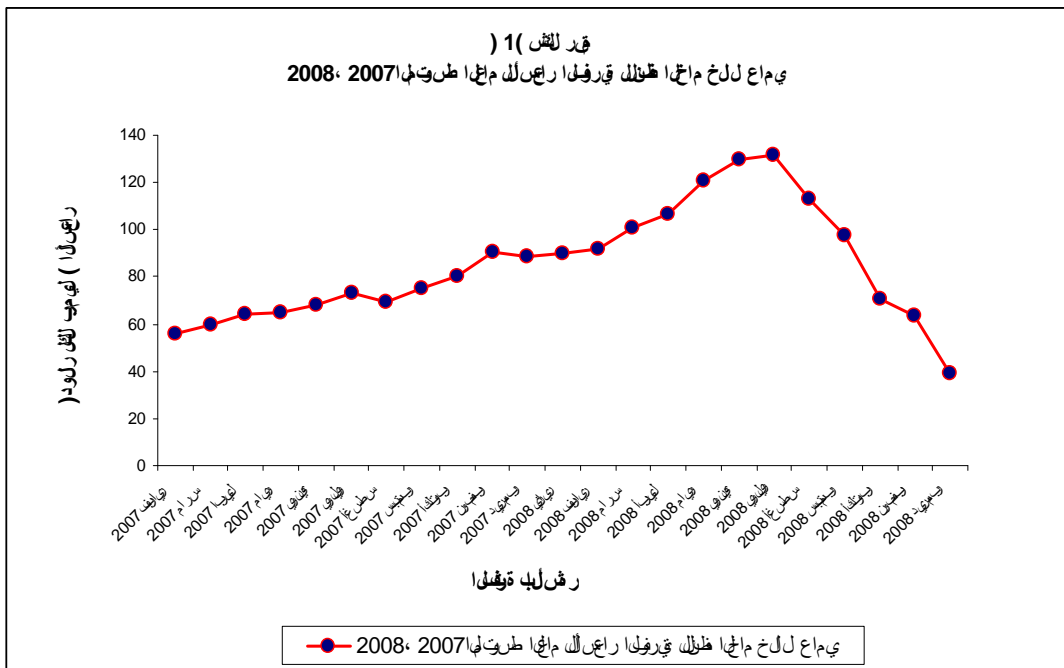
الأسعار الفورية								
المتوسط العام		خامات أخرى		خام برنت		سلة أوبك		
2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	
89.62	51.72	88.45	50.74	92.00	53.68	88.4	50.73	يناير (أي النار)
92.10	55.68	90.73	55.17	94.98	57.43	90.6	54.45	فبراير (النوار)
100.75	59.60	99.68	58.19	103.58	62.15	99.0	58.47	مارس (الربيع)
94.17	55.67	92.95	54.70	96.85	57.75	92.7	54.55	متوسط الربع الأول
106.89	64.45	106.49	62.46	108.97	67.51	105.2	63.39	أبريل (الطير)
120.93	64.75	120.35	62.51	123.05	67.38	119.4	64.36	مايو (الماء)
130.02	68.13	129.32	66.08	132.44	71.55	128.3	66.77	يونيه (الصيف)
119.27	65.78	118.72	63.68	121.49	68.81	117.6	64.84	متوسط الربع الثاني
131.78	73.26	130.95	70.89	133.19	77.01	131.2	71.89	يوليو (ناصر)

112.82	69.06	113.03	67.74	113.03	70.74	112.4	68.71	اغسطس (هانيبال)
97.78	75.05	99.21	74.10	98.13	76.87	96.0	74.18	سبتمبر (الفاتح)
114.23	72.46	114.40	70.91	114.78	74.87	113.5	71.59	متوسط الربع الثالث
70.86	80.51	71.50	79.67	71.87	82.50	69.2	79.36	اكتوبر (التمر)
63.59	90.29	88.45	89.25	52.51	92.62	49.8	88.99	نوفمبر (الحرث)
39.19	88.63	38.61	87.44	40.35	91.25	38.6	87.19	ديسمبر (الكانون) *
57.88	86.78	66.19	85.45	54.91	88.79	52.53	85.19	متوسط الربع الرابع
96.39	70.17	98.07	68.69	97.01	72.56	94.08	69.04	متوسط الفترة

المصدر:

- منظمة القطر المصدرة للنفط " أوبك "، *النشرات الشهرية لأسواق النفط*، أعداد مختلفة، متاح على العنوان البريدي: www.opec.org تم الإطلاع على الموقع في 18 / 1 / 2009

بيد أن المتوسط العام للأسعار الفورية للنفط الخام، أخذ في الانخفاض من المستوى الذي بلغه خلال شهر يوليو من العام 2008، بمعدل شهري بلغ في المتوسط 11.71 % شهريا ليصل إلى 39.19 دولار لكل برميل خلال شهر ديسمبر من العام 2008، ويوضح الشكل رقم (1) التغيرات التي طرأت على أسعار النفط الخام منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في فبراير من العام 2007 وحتى شهر ديسمبر من العام 2008.



هذا الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام خلال فترة قصيرة طرح من جديد التساؤل حول العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام وتؤدي إلى تذبذبها، حيث كان

عدد ليس بالقليل من المحللين يفسرون التذبذب في أسعار النفط الخام بأنه نتيجة لتضافر عوامل عديدة أهمها¹³:

1. **المضاربة:** وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار على النحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة والسريعة.
2. **الاضطرابات السياسية والأمنية في دول منتجة للنفط:** ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات في دول منتجة للنفط شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض، والعكس صحيح في حال عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط.
3. **الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك:** حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشآت النفطية القائمة هناك مما يؤثر على عرض النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار، والعكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية.
4. **الطلب على النفط:** ذلك أن التغيير في الطلب بمعدلات تفوق التغيير في العرض، أو ضعف نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب، يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية.

وتبرهن التطورات التي شهدتها الفترة القريبة الماضية، بأن الطلب على النفط هو العامل الرئيس الذي يمكنه أن يفسر التذبذب الحاد الذي شهدته أسعار النفط الخام خلال الفترة الماضية، ذلك أن التأثير على أسعار النفط الخام والمترتب عن العوامل الثلاثة الأولى، يعتبر تأثيرا محدودا ومؤقتا. لذلك سنتناول الجزء التالي من هذه الورقة تحليل قوى التوازن في السوق العالمي للنفط بين عامي 2007، 2008 وبشيء من الإيجاز.

جدول رقم (3 - 2)
الطلب والعرض العالميين للنفط الخام خلال عامي 2007، 2008

(مليون برميل / يوم)

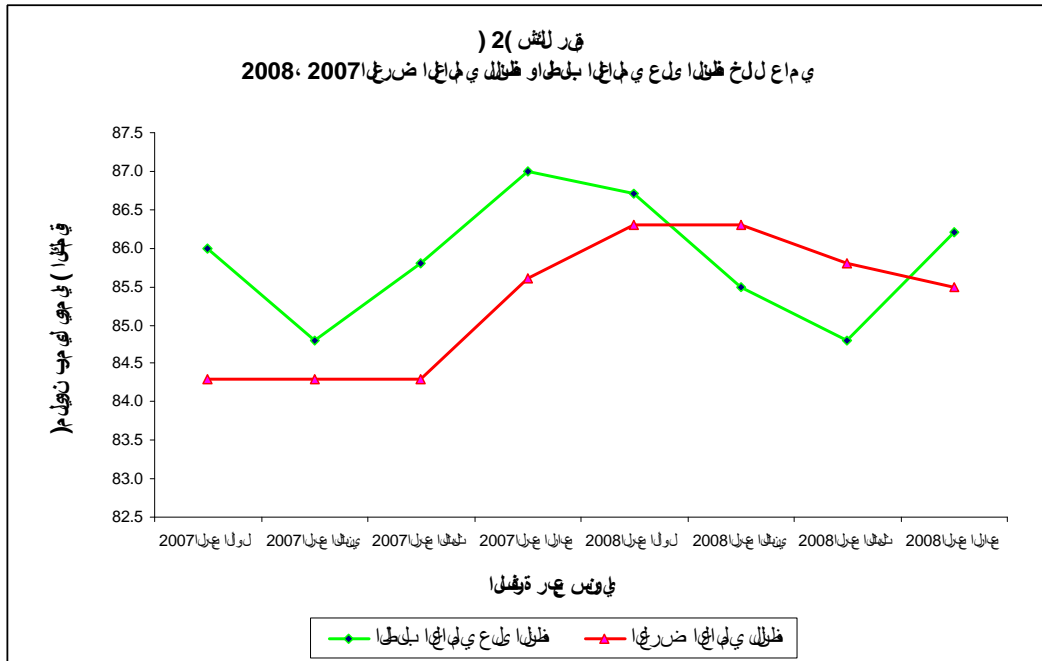
العرض العالمي للنفط الخام	الطلب العالمي على النفط				2007
	المجموع	أخرى	الدول النامية	الدول الصناعية المتقدمة	
84.3	86.0	4.9	31.3	49.8	الربع الأول
84.3	84.8	4.6	32.0	48.2	الربع الثاني

¹³ - حبيب محمود، انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني، بحث مقدم لتشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29)، العدد (2) 2007

84.3	85.8	4.9	32.1	48.9	الربع الثالث	
85.6	87.0	5.3	31.7	49.8	الربع الرابع	
84.6	85.9	4.9	31.9	49.2	المتوسط العام	
86.3	86.7	5.0	32.8	48.9	الربع الأول	2008
86.3	85.5	4.9	33.4	47.2	الربع الثاني	
85.8	84.8	5.0	33.2	46.6	الربع الثالث	
85.5	86.2	5.2	32.9	48.1	الربع الرابع	
86.0	85.8	5.1	33.0	47.7	المتوسط العام	

المصدر:

- منظمة الأقطار المصدرة للنفط " أوبك "، *التقارير الشهرية لأسواق النفط*، أعداد مختلفة، متاح على العنوان البريدي: www.opec.org تم الإطلاع على الموقع في 18 / 1 / 2009



4.2- التوقعات المستقبلية بشأن سوق النفط خلال عام 2009

يمكن إجمال أهم التوقعات المستقبلية (خلال العام 2009) بشأن سوق النفط العالمي في النقاط

الثلاثة التالية:

أولاً: التوقعات بشأن الإنتاج

بغية ضمان استقرار أسعار النفط الخام، قررت الدول المنتجة للنفط (Opec) في اجتماعها رقم (151) المنعقد بمدينة وهران الجزائرية في 17 / 12 / 2008، تخفيض إنتاجها بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا اعتباراً من يناير 2009، الأمر الذي أدى ببعض المؤسسات الدولية؛ كبيت الاستثمار العالمي والإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة (EIA)، إلى تخفيض توقعاتها بشأن الإنتاج العالمي خلال العام 2009 عن التوقعات خلال عام 2008 بنسبة 5 %¹⁴.

¹⁴ - بيت الاستثمار العالمي، *نظرة على أداء قطاع النفط العالمي*، متاح على العنوان البريدي: www.menafn.com تم الإطلاع على التقرير في 28 / 12 / 2008

ثانياً: التوقعات بشأن الطلب

أما فيما يتعلق بتقديرات الطلب خلال عام 2009، فقد تباينت بحسب اختلاف وجهات النظر حول تطلعات الاقتصاد العالمي، كما هو موضح بالنقاط التالية:

- توقع مركز دراسات الطاقة الدولية أن يكون لارتفاع أسعار النفط الخام واستمرار حالة الضعف الاقتصادي لفترة أطول على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأثيراً سلبياً واضحاً على الطلب العالمي على النفط، لذلك قام المركز بخفض تقديراته لنمو الطلب في عام 2009 إلى 0.5 مليون برميل يومياً¹⁵.
- تتوقع وكالة الطاقة الدولية (IEA) انتعاش الطلب العالمي بواقع 0.5 مليون برميل يومياً ليصل إلى 86.3 مليون برميل يومياً خلال العام 2009 بناءً على افتراض صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي سينتعش تدريجياً في النصف الثاني من العام المشار إليه¹⁶.
- يتوقع بيت الاستثمار العالمي أن الطلب العالمي على النفط لن يظهر انخفاضاً كبيراً يزيد عن 5 % في أي فترة معينة، نظراً للزيادة في الطلب الأساسي على المنتجات النفطية المكررة اللازمة لتشغيل المصانع وقطاع النقل وتوليد الكهرباء.
- أما منظمة الدول المنتجة للنفط (Opec) فتوقعت كما هو مبين بنشرتها الشهرية لشهر يناير من العام 2009، أن ينخفض الطلب العالمي على النفط خلال عام 2009 بمقدار 0.1 مليون برميل يومياً.

ثالثاً: أسعار النفط

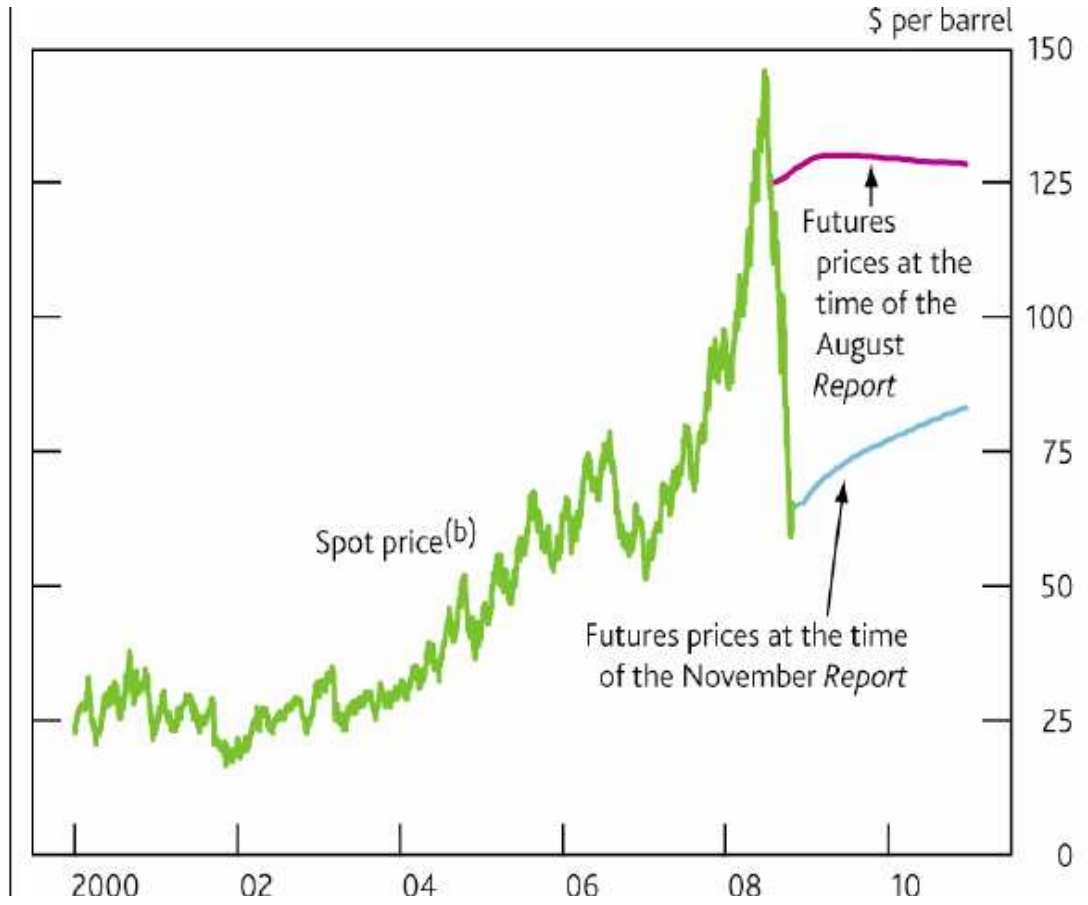
أشار تقرير البنك الدولي بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية لعام 2009 إلى أنه من المتوقع أن تستقر أسعار النفط خلال العام 2009 عند مستوى 75 دولاراً للبرميل، في حين يتوقع بيت الاستثمار العالمي أن أسعار النفط ستتناقص خلال العام 2009 بمعدل 23.8 % من متوسط الأسعار المسجلة في العام 2008، وأنها ستراوح بين (70 – 76.8) دولاراً للبرميل¹⁷.

¹⁵ - بنك الكويت الوطني، إدارة البحوث والإحصاء، *التقرير الموجز*، المجلد 8، العدد 27 لعام 2008، متاح على العنوان البريدي: www.nbk.com تم الإطلاع على التقرير في 26 / 12 / 2008.

¹⁶ - وكالة الطاقة الدولية، *ملخص تقرير آفاق الطاقة العالمية لعام 2009*، متاح على العنوان البريدي: www.ameinfo.com تم الإطلاع على الملخص في 23 / 12 / 2008.

¹⁷ - محيط، شبكة الأعلام العربية، توقعات الأسعار النفط خلال العام 2009، متاح على العنوان البريدي: www.moheet.com تم الإطلاع على الموقع في 14 / 1 / 2009.

أسعار البترول للفترة 2000-2008¹⁸



ث- إن تراجع مصداقية الاقتصاد الأمريكي نتيجة أزمة الرهن العقاري وتوابعها، قد تدفع بكثير من المستثمرين الأجانب من القطاعين العام والخاص إلى تنويع استثماراتهم بالاتجاه إلى الأورو، أو حتى بعض العملات الآسيوية، مما يؤدي إلى تراجع قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى وهذا يعني مزيداً من الخسائر للدول النفطية التي تبيع نفطها وترتبط عملاتها بالدولار وتضع أغلب

استثماراتها في أدوات استثمارية أمريكية، في الوقت الذي تشتري فيه أكثر حاجاتها من الدول الأوروبية والأسبوية.

وبقدر التأثير النسبي للمنطقة العربية ودول الخليج من تداعيات هذه الأزمة، إلا أنه في الوقت ذاته كان تأكيدا لنجاح النظم والأدوات المالية الإسلامية التي جنبت البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل وفق مبادئها من خسائر محققة تكبدتها البنوك التقليدية في العالم، الأمر الذي دفع كثير من الخبراء والمحللين في الدول الغربية للمطالبة بدراسة النهج الاقتصادي الإسلامي واستخلاص تجربته والعمل بها.

5- أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري:

إن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالاقتصاد العالمي، لاسيما من خلال التجارة الخارجية ومؤخرا من خلال توظيف احتياطات الصرف بالإضافة إلى قطاع الاستثمار الأجنبي، وتحديث البنوك وقطاع المحروقات: فالجزائر في إستراتيجيتها من أجل النمو بذلت مجهودات جبارة خلال العشرية الأخيرة لأجل جذب الاستثمار الأجنبي، إلا أنه مع انتشار الأزمة الحالية وانحسار رؤوس الأموال فقد جمد ومعظم المستثمرين الكبار من انتشارهم في الخارج وبالتالي ستعرف معظم المشاريع المشتركة جمودا لم تعرف مدته بعد، كما أن الجزء الأكبر من مداخل الجزائر تتأتى من قطاع المحروقات، لكن مع الانخفاض الشديد في أسعار البترول ستتعرض معظم مخططات التنمية على المدى المتوسط والطويل خاصة إذا طالت مدة الأزمة، حيث حذر خبراء الاقتصاد والمالية من التأثيرات المحتملة للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري واعتبر الخبراء المشاركون في المنتدى الدولي الخامس للمالية أن الجزائر توجد الآن في منأى عن التأثيرات المباشرة للأزمة المالية العالمية، لكنها قد تتأثر بالأزمة بعد أربع سنوات. وقالت وزيرة الداخلية السابقة لمقاطعة جنيف السويسرية، ميشلين سبوري، في مداخلة ألقته خلال الملتقى، إن اعتماد الجزائر على النظام المصرفي العمومي مكنها من تجنب الصدمة التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية على الأقل لفترة لا تقل عن أربع سنوات، مشيرة إلى أن النظام المصرفي الجزائري مازال في ذات الوقت يشكل أكبر عائق في وجه استقطاب الاستثمارات الخارجية إلى الجزائر، "المستثمرون يفضلون الدول التي تعتمد نظاما مصرفيا متحررا من القيود الحكومية، ويتصرف بشكل مرن مع المشاريع الاستثمارية وهو ما لا تعتمده الجزائر". وأوضحت وزيرة الداخلية السويسرية أن قرار الجزائر القاضي بالتخلص من المديونية الخارجية شكل عاملا إضافيا لتجنب آثار الصدمة المالية، إضافة إلى السيولة المالية التي وفرتها مداخل النفط، واستمرار الدولة في ضخ موارد مالية ضخمة لفائدة الاستثمارات العمومية والاجتماعية والخدماتية. وأضافت الخبيرة السويسرية أن "الجزائر تملك مؤشرات مشجعة للنمو الاقتصادي، وتأتي في المرتبة الـ132 ضمن تصنيف البنك العالمي وفي المرتبة 55 ضمن قائمة الدول الأكثر حماية للاستثمارات الأجنبية"،

مشيرة إلى أنه يتعين على الجزائر التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحريك عجلة الاقتصاد بشكل أفضل¹⁹؛ وبالرغم من تطمينات وزير المالية كريم جودي بأن الحكومة الجزائرية مستعدة لمواجهة أي طارئ لوجود صندوق ضبط الموارد، كما استبعد وزير الطاقة والمناجم ورئيس منظمة الدول المصدرة للنفط تأثر الجزائر بانخفاض أسعار النفط لمدة لا تقل عن سنتين لأن احتياطياتها من النقد الأجنبي تجاوزت 133 مليار دولار، وقول رئيس الحكومة السيد أحمد أويحي أن النظام الاقتصادي والمالي الجزائري في منأى اليوم وإلى غاية الخمس سنوات بل 10 سنوات المقبلة عن الأزمة المالية العالمية في تركيباتها الحالية طالما أن نظامنا لم يتطور في اتجاه التوفر على بورصة مندمجة تماما في السوق المالية الدولية، إلا أن الجزائر يمكن أن تتأثر بطريقة غير مباشرة من جراء تراجع أسعار النفط إلى مستويات دنيا²⁰.

خاتمة:

في الختام لنا أن نقول أنه على صعيد النظام المالي العالمي يتوقع أن يعاد النظر في الكثير من عمليات الأسواق وتصرفات الشركات المالية والمسؤولين عنها، من أجل إخضاعها تدريجيا للرقابة والمحاسبة والمساءلة والإصرار على الشفافية العالية في عملياتها، خاصة أن هذه الأزمة هي أزمة ثقة من وأزمة سيولة، أما فيما يخص تأثير الأزمة على سوق النفط فيظهر من خلال ارتفاع أسعار النفط الخام (وفقا للمتوسط العام للأسعار الفورية) منذ شهر فبراير عام 2007 بمعدل بلغ في المتوسط 8.04% شهريا، لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال شهر جويلية من العام 2008، ثم أخذت بعد ذلك في الانخفاض بمعدل بلغ في المتوسط 1.95% شهريا، لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال شهر ديسمبر من العام 2008 . هذا التذبذب التي شهدته الأسواق العالمية بشكل عام والسوق النفطي بشكل خاص، أدى إلى العديد من التوقعات المستقبلية بشأن سوق النفط الخام خلال العام 2009 من بينها توقع مركز دراسات الطاقة الدولية أن يكون لارتفاع أسعار النفط الخام واستمرار حالة الضعف الاقتصادي لفترة أطول على دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأثيرا سلبيا واضحا على الطلب العالمي على النفط لذلك قام المركز بخفض تقديراته لنمو الطلب في عام 2009 إلى 0.5 مليون برميل يوميا.

¹⁹ - <http://mawahib1alsahra.hooxs.com/montada-f40/topic-t504.htm>

²⁰ - أ. يوسفات علي، ندوة علمية حول آليات الأزمة العالمية وأثارها على الجزائر، تاريخ الإلقاء 2008/11/02؛ جامعة أدرار.

وأخيرا نقول أن الأزمة الراهنة لا يمكن توصيفها بكونها أزمة رهن عقاري فقط، أو أنها فقاعة لأزمة مالية، بل هي أزمة هيكلية تمس جوهر النظام الرأسمالي وخاصة الأمريكي الذي ينتمي إلى الاقتصاد الاستهلاكي أكثر منه إلى الاقتصاد الإنتاجي.

المراجع :

- 1- الطالب مصطفى الفحل، حلقة بحث بعنوان: **الأزمة المالية العالمية**، تحت إشراف الدكتور: سليمان العلي؛ جامعة حلب، سوريا.
- 2- ورقة عمل قدمت إلى ندوة: **الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان: الآثار والانعكاسات للأزمة على الاقتصاد العالمي والمحلي** .
http://www.al33.net/index.php?option=com_content&view=article&id=65:2009-01-01-11-55-43&Itemid=38
- 3- د/ الطاهر الهادي الجهيمي، **الأزمة المالية العالمية : أزمة ثقة أم أزمة نظام** محاضرة ملقاة يوم 2009/03/31 بجامعة قاريونس -ليبيا- <http://www.garyounis.edu>
- 4- ورقة عمل قدمت إلى ندوة: **الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان: الآثار والانعكاسات للأزمة على الاقتصاد العالمي والمحلي** .
http://www.al33.net/index.php?option=com_content&view=article&id=65:2009-01-01-11-55-43&Itemid=38
- 5- د/ فريد كورتل، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية**، ورقة بحث مقدمة لمؤتمر: **الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي**، جامعة الجنان، طرابلس-لبنان- /13-14 (مارس) 2009 .
- 6- سمير مقدسي، **أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة النمو الاقتصادي**، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف: 23-25 مارس 2009، بيروت- لبنان -
- 7- يوسف خليفة اليوسف، **الأزمة المالية و الاقتصاديات الخليجية** ، العدد358 ، 2008/12 مجلة المستقبل العربي.

8- Peter Boone, Simon Johnson “**The Next World War? It Could Be Financial**” Washingtonpost, Sunday, October, 12, 2008, Page B01.

<http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2008/10/10/AR2008101002441.html>

9- حبيب محمود، **انعكاسات الزيادات في أسعار النفط على الاقتصاد الوطني**، بحث مقدم لتشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29)، العدد (2) 2007

10- بيت الاستثمار العالمي، *نظرة على أداء قطاع النفط العالمي*، متاح على العنوان البريدي: www.menafn.com تم الإطلاع على التقرير في 28 / 12 / 2008

- 11- بنك الكويت الوطني، إدارة البحوث والإحصاء، *التقرير الموجز*، المجلد 8، العدد 27 لعام 2008، متاح على العنوان البريدي: www.nbk.com تم الإطلاع على التقرير في 26 / 12 / 2008.
- 12- وكالة الطاقة الدولية، *ملخص تقرير آفاق الطاقة العالمية لعام 2009*، متاح على العنوان البريدي: www.ameinfo.com تم الإطلاع على الملخص في 23 / 12 / 2008.
- 13- محيط، شبكة الأعلام العربية، *توقعات الأسعار النفط خلال العام 2009*، متاح على العنوان البريدي: www.moheet.com تم الإطلاع على الموقع في 14 / 1 / 2009.

14- Sir John Gieve ,**Learning from the financial crisis**, 19/11/2008.European Business School London.

15- <http://mawahib1alsahra.hooxs.com/montada-f40/topic-t504.htm>

- 16- يوسفات علي، ندوة علمية حول آليات الأزمة العالمية وآثارها على الجزائر، تاريخ الإلقاء 2008/11/02 ؛ جامعة أدرار.
- 17- د/ محمد خليل فياض، أ/ خالد علي الزائدي؛ *الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام*، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول: الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة بطرابلس يوم الثلاثاء الموافق 2009/01/20 ؛ ص14 .